العلاقات الاقتصادية

بين مصر ودول حوض النيل والقرن الإفريقى

د. عراقى عبد العزيز الشربينى(*)

تتناول هذه الورقة العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الإفريقى . وتضم هذه المنطقة أحدى عشرة دولة ، هى الصومال وجيبوتى ، ودول حوض نهر النيل النسع : السودان ، أثيوبيا ، إريتريا ، أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، روندا ، بورندى ، الكونجو الديمقراطية . وأهمية هذه المنطقة بالنسبة لمصر خصوصاً لا تحتاج إلى كثير بيان . ففيها يتداخل العديد من دوائر الاهتمام المصرى سياسيا واقتصاديا وأمنيا . فهى أولا تضم دول حوض النيل التى تشكل حجر الزواية فى الأمن القومى المصرى . كما تقع أربع من دولها فى قلب دائرة البحر الأحمر بأهميتها الاستراتيجية الضخمة عند مدخلة الجنوبى وعلى ساحله الغربى.

وثمة ثلاث دول تدخل ضمن الدائرة العربية الشقيقة وأخيرا - وليس أخراً فى الواقع - فهناك الدائرة الإفريقية التى تحتل دول المنطقة أهمية كبيرة فى داخلها ، بثقلها السكانى ومساحتها الضخمة ، وبموقعها الجغرافى الذى يجعلها بمثابة مفتاح الدخول إلى قلب القارة الإفريقية، التى تقع مصر على بوابتها الشمالية الشرقية، وتسعى إلى توثيق الروابط معها كظهير سياسى واقتصادى عظيم الأهمية .

والمنطقة محل الدراسة ، تشكل قرابة ٢٨٪ من مساحة القارة الإفريقية ، كما تستأثر بنحو ٣٢٪ من سكانها (أنظر الجدول رقم ١) . وبينما تبلغ مساحتها قدر مساحة مصر ثمانى مرات تقريباً ، فإن سكانها يبلغون قدر سكان مصر أربع مرات . إلا أن هذا الحجم الكبير نسبياً مساحة وسكاناً، لا يقارن بالحجم الاقتصادى الصغير للمنطقة ككل ، ولدولها كل على حده . فمجمل الناتج المحلى للمنطقة يقل عن ٩٪ من الناتج المحلى للقارة ككل ، بل أنه لا يزيد إلا قليلاً عن ثلثى الناتج المحلى لمصر .

(*) أستاذ مساعد الاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

أما متوسط دخل الفرد فيقل عن ثلث نظيره للقارة ككل ، وعن خمس نظيره فى مصر . وتقع دول المنطقة جميعاً ضمن طائفة الدول منخفضة الدخل حسب تصنيف البنك الدولى . كما تقع كلها (عدا كينيا) ضمن طائفة « الدول الأقل تطوراً Least De-) veloped Countries) حسب تصنيف الأمم المتحدة . والحقيقة أن المنطقة تضم عدداً من أكثر دول القارة بل والعالم ككل ، فقرا ومعاناة بشرية . وكما يبين الجدول رقم (١) ، فإن دولها تقع فى ذيل قائمة دول العالم من حيث مستوى التنمية البشرية .

ومن الناحية السياسية ، فإن المنطقة ظلت لفترة طويلة بؤرة خطيرة من بؤر التوتر وعدم الإستقرار فى القارة . وما زالت الحروب الأهلية والصراعات الداخلية تمزق بعضاً من أهم دولها ، وتستنزف الكثير من مواردها النادرة وتزيد من معاناة شعوبها . بل إن علاقات هذه الدول ببعضها البعض كانت ولاتزال متقلبة ومتوترة ولا تسمح بقيام تعاون مثمر بينها .

هذه الاعتبارات جميعاً ، تلقى بظلالها على علاقات مصر الاقتصادية بدول منطقة حوض النيل والقرن الإفريقى . فالاهمية الاستراتيجية والأمنية للمنطقة تقتضى أن تكون هذه العلاقات قوية ومتنامية، إلا أن الواقع الاقتصادى والسياسى التأزم يشد هذه العلاقات إلى منحدر وعر .

وتحاول هذه الورقة أن تقدم تقييما للوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية لمصر مع دول المنطقة ، فتعرض أو للجوانب الرئيسية لهذه العلاقات ، ثم تناقش أهم محدداتها وآفاقها المستقبلية .

المبحث الأول

- الجوانب الرئيسية للعلاقات الاقتصادية

يعتبر التبادل التجارى - على ضعفه الواضح - أهم جوانب العلاقات الاقتصادية بين مصر ومنطقة حوض النيل والقرن الافريقى ، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نموا فى جوانب أخرى ، كالاستثمار المباشر والتعاون المائى والفنى .

أولا : التبادل التجارى

يوضح الجدول رقم (٢) تطور التبادل التجارى بين مصر ودول منطقة حوض النيل والقرن الافريقى، خلال السنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٧ . ويتضح من البيانات ، أن الحجم الكلى لتجارة مصر مع هذه الدول يبلغ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه (نحو ١٤٧ مايون دولار)، كمتوسط مستوى خلال السنوات الثلاثة المذكورة.وهذا يمثل نحو ٩٤ر. من قيمة التجارة الخارجية لمصر خلال تلك الفترة (فى المتوسط). غير أن نسبة دول المنطقة فى الصادرات، المصرية كانت أقل منها فى الواردات : حوالى ٨٦ , ٥٠٪ من الصادرات مقابل ٩٢ر.٪ من الواردات .

وهذه نسب ضئيلة جداً ، تعبر عن المكانة الهامشية للمنطقة فى تجارة مصر الخارجية بصفة عامة. غير أنها ربما تبدو أكثر أهمية، إذا قارناها بالأهمية النسبية لتجارة مصر مع الدول الإفريقية بصفة خاصة . فقدكانت تجارة مصر مع دول المنطقة محل الاعتبار خلال نفس الفترة المشار إليها تمثل نحو ٦٢٪ من تجارة مصر مع أفريقيا جنوب الصحراء ككل، وتنخفض هذه النسبة فى الصادرات (٤٥٪) عنها فى الواردات (٦٨٪) . ومن ناحية أخرى ، فإن التبادل التجارى مع دول المنطقة يمثل نحو ٨٦٪ من جملة التبادل مع دول « السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA) التى تضم كل دول المنطقة عدا الصومال وجيبوتى .

غير أن هذه الصورة الإجمالية تخفى إختلافاً شديداً فى تجارة مصر مع دول المنطقة محل الدراسة . فثمة ثلاث دول فحسب ، هى السودان وكينيا وأثيوبيا ، تستأثر بنحو

٩٢٪ من جملة التبادل التجارى المصرى مع دول المنطقة ككل ، تاركة للدول التسع الأخرى ما لايجاوز ٨٪ من جملة التجارة . ومن بين هذه الدول الثلاث ، نجد أن كينيا وحدها تستأثر بنحو نصف تجاوز تجارة مصر مع دولة المنطقة . إلا أن نصيبها فى الواردات المصرية من دول المنطقة بلغ نحو ٦٣٪ مقابل ٤ . ٧٪ فقط من الصادرات . وتليها السودان بنصيب من التبادل التجارى مع دول المنطقة قدرة ٢٧٪ ، إلا أنها استأثرتو بنحو ٧٦٪ من صادرات مصر إلى المنطقة ككل مقابل ١٣٪ من الواردات المصرية . ثم تأتى إثيوبيا بنصيب يناهز ١٤٪ من تجارة مصر مع دول المنطقة (٧٪ من الصادرات و١٦٪ من الواردات). هذا بينما لايتجاوز نصيب الدول التسع الأخرى نحو ١٠٪ من الصادرات و ٨٪ فقط من الواردات . أى أن دولة واحدة من دول المنطقة ، هى السودان تستأثر بحوالى ثلاثة أرباع الصادرات المصرية إلى دول المنطقة ككل ، بينما تستأثر دولة أخرى هى كينيا ، بما يقرب من ثلثى الواردات .

والواقع أن هذا النمط الذى تظهره إحصاءات السنوات الثلاثة المشار إليها لايختلف كثيراً عن النمط الذى اتسمت به تجارة مصر مع هذه المنطقة منذ أول التسعينات . إلا أنه يختلف عن النمط الذى ساد خلال فترة الثمانينات ، حيث كان للسودان الوزن الأكبر فى التبادل التجارى لمصر مع المنطقة تصديرا واستيراداً معاً .

على أنه مما يلفت النظر هنا ، الاختلال الواضح فى الميزان التجارى لصالح دول المنطقة . فبالرغم من تواضع حجم التجارة ، فإن هناك عجزاً «كبيراً» ومزمناً فى ميزان التجارة المصرى مع المنطقة ككل بلغ مقداره نحو ٢٨٧مليون حنيه (حوالى ٨٥ مليون دولا) كمتوسط سنوى خلال الفترة المشار إليها (٩٥-١٩٩٧). ويأتى «كبر» هذا العجز من كونه يمثل نحو ٢٧٠٪ من صادرات مصر إلى دول المنطقة ، كما يمثل من ناحية أخرى ٨٥٪ من عجز الميزان التجارى المصرى مع دول افريقيا جنوب الصحراء ، ونحو ٨٧٪ من العجز المصرى مع دول القارة الافريقيةككل . ونحو ٨١٪ من العجز مع «الكوميسا».

قد جاء هذا العجز نتيجة عجز كبير نسبياً مع دولتين اثنتين هما كينيا وإثيوبيا، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٢) . والواقع أن العجز مع هاتين الدولتين يمثل النمط السائد منذ فترة طويلة . وكذلك الحال مع كل من أوغندا وتنزانيا. أما باقى الدول فالتقلب بين العجز والفائض هو سمة الميزان التجارى معها خلال العقد الأخير بصفة عامة . وبطبيعة الحال فإن ذلك العجز يعكس إى حد كبير ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المصرى ، كما سنرى .

التركيب السلعى للتجارة :

يلخص الجدول رقم (٣) أهم البنود الرئيسية لصادرات مصر من دول حوض النيل والقرن الافريقى خلال عام ١٩٩٦و١٩٩٧. وفى جانب الصادرات نجد أن أهم البنود تتمثل فى بعض السلع الصناعية ؛ وعلى رأسها الأدوية ، وإطارات السيارات ، والأدوات المنزلية والأدوات الكهربائية ونسبة قليلة من المنسوجات والأحذية . وبالرغم من التواضع الشديد لقيمة الصادرات من هذه السلع وتقبلها عاماً بعد آخر ، فإنها توحى بإمكانية وجود سوق لمنتجات مصرية بعينها ، يمكن التركيز على تطويرها فى إطار سعى مصر لتنمية علاقاتها الاقتصادية مع دوب المنطقة . ونشير هنا على وجه الخصوص إلى الأدوية ، والأدوات المنزلية ، والأحذية .

أما فى جانب الواردات ، فأن أهم بنودها على الإطلاق هو الشاى (الكينى) والذى يمثل وحده نحو ٥٩٪ من واردات مصر من المنطقةمحل الدراسة (عام ١٩٩٧). بل إنه يمثل وحده أكثر من ربع (٢٧٪) تجارة مصر مع أفريقيا جنوب الصحراد ككل . وتأتى أهمية هذه السلعة أيضاً من أنها تشكل قرابة ٧٠٪ من ،اردات مصر من الشاى عموماً . وإذا يمثل الشاى نحو ٩٥٪ من واردات مصر من كينيا ، فإن هذه الواردات تستحوذ على حوالى ٤٪ من صادرات كينيا من الشاى . أما الواردات الأخرى - خلاف الشاى - ففى مقدمتها السمسم الذى يشكل الشطر الأعظم من واردات مصر من إثيوبيا ، وأوغندا (مع كميات قليلة من السودان) . وهنا أيضاً نجد أن واردات مصر من هذه الدول تشكل ٤٠٪ من وارداتها من السمسم عموماً . ثم

يأتى بعد ذلك عدد (قليل) من المنتجات الزراعية الأخرى : لب البطيخ والكوسة (من السودان) ، والبن (أوغندا) ، واللبان والمستكة (من الصومال) ، والقرنفل (اريتيا) ، والتبغ (جيبوتى) ، بالرضافة إلى السيزال والتمر والكركريه ، والفاصوليا ، والقطن الخام والجلود . والواقع أن هذا النمط ، لم يشهد تغييرا ملموساً منذ أول التسعينات وإن كان يختلف عن نظيره فى الثمانينيات حين لم يكن للشاى الأفريقى وجود يذكر على قائمة الواردات المصرية ، وكان للمنتجات السودانية نصيب الأسد فى تجارة مصر مع دول المنطقة آنذاك، كما سنرى فيما بعد .

ونخلص مما سبق إلى تجارة مصر مع دول المنطقة محل الاعتبار تتسم بالضعف من الناحيتين المطلقة والنسبية ، وتقوم أساساً على الرستيراد ، مع ضعف واضح للجانب التصديرى فيها . وبالنسبة لهذا الأخير، فإنه يتسم بالتذبذب الشديد من عام إلى آخر، ويمثل معظمه صفقات عارضية غير متكررة، بما يعنى أن مصر ليس لها وجود حقيقى يذكر فى أسواق هذه المنطقة. وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص أن التجارة مع مصر لا تكاد تصل إلى ١٪ من التجارة الخارجية لدول المنطقة ككل (عام ١٩٩٥) مع نسبة أقل كثيراً للصادرات المصرية فى واردات تلك الدول (حوالى ٣ر٪).

ثانياً : الاستثمارات والتعاون الفنى

شهدت السنوات القليلة الأخيرة ، تطوراً هاماً فى علاقات مصر مع دول منطقة حوض النيل والقرن الافريقى، يتمثل فى توجه رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمار فى تلك الدول . وهو الأمر الذى جاء مواكبا لاتساع نشاط القطاع الخاص، وتزايد دوره فى الاقتصاد المصرى فى ظل برامج الإصلاح الاقتصادى التى طبقت خلال السنوات الأخيرة .

وتتركز الاستثمارات المصرية فى أو غندا، التى أصبحت نموذجاً ناجحاً للتوجه الجديد . وتقدر الاستثمارات المصرية فى أوغندا بنحو ٣٠ مليون دولار . وتضم بنكاً مصرياً هو « بنك القاهرة الدولى » الذى بدأت نشاطه عام ١٩٩٥ويزمع فتح فروع له فى كل دول « الكوميسا » . ومشروع مجمع صناعى كبير يضم ٤٠ وحدة إنتاجية

منفصلة لانتاج مواد غذائية وعصائر مغلبة، وأدوات التجميل. كما يضم المجمع منطقة تجارية حرة للتجارة العابرة ومركزا للتدريب . وتضم الاستثمارات المصرية أيضا مزرعة للقطن مساحتها ١٠ آلاف فدان (منحة من الحكومة الاوغندية). وبالاضافة إلى ذلك فهناك مشروع آخر دخل طور التنفيذ لإقامة فندق سياحى تقوم ببنائه شركة مقاولات مصرية . كما تتولى شركة مقاولات مصرية إقامة طريق بطول ١٧٠ كيلو متر ، وتقدر تكاليفه بحوالى ٣٠ مليون دولار، وذلك بتمويل من بنك التنمية الافريقى، وكذلك إقامة مصنع للملح على بحيرة كتوى بتكلفة قدرها ١٥ مليون دولار يمولها بنك التنمية الافريقى أيضاً، كما يذكر أن هناك مشروعاً كبيراً لإقامة محطة لتوليد الكهرباء التجارية على منابع النيل بالقرب من كمبالا ، وتقدر تكلفتها بحوالى مليار دولار وستقود بتنفيذها شركتان مصريتان للمقاولات، وذلك بنظام (BOOT). ويسهم فى تمويل المشروع بعض المؤسسات الاقليمية والدولية . ومن المتوقع أن تسهم الكهرباء المتولدة من المحطة الجديدة فى سد العجز فى الكهرباء فى أوغندا ، مع وجود فائض للتصدير إلى الدول المجاورة (١).

ومن ناحية أخرى ، فقد شهدت السنوات الأخيرة أيضاً مساهمة إفريقية فى الإستثمار فى مصر ، ومن بين المساهمين بعض دول منطقة حوض النيل، إذ تشير بيانات رسمية إلى إقبال الأفارقة على المشاركة فى رؤوس أموال عدد من الشركات الاستثمارية المصرية فى قطاعات عديدة زراعية وصناعية وإنشائية وسياحية ومالية . وقد بلغ حجم هذه المساهمات فى آخر يونيو ١٩٩٨ نحو ٦٤مليون جنيه، وتنتمى إلى خمسة دول إفريقية من بينها إثيوبيا وكينيا . وقد ذهبت مساهمات أبناء الدولتين إلى ست شركات تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٩٩ مليون جنيه مصرى . وتوفر فرصاً للعمالة تتاهز ٥٥٥ فرصة عمل . ويبين الجدولان (٤) و(٥) تفصيل هذه المساهمات . وهى وان كانت مساهمات ضئيلة ، إلا أن الاتجاه تفسه أخذ فى التوسع مع تزايد الخصخصة وإتساع القطاع الخاص، ونمو سوق الأوراق المالية فى ظل السياسات الاقتصادية التى تتبناها مصر حالياً .

التعاون المالى والتعاون الفنى :

وفى مجال التعاون المالى المائى ، هناك مشروع مع كينيا لحفر آبار ارتوازية يبلغ عددها ١٠٠ بئر تكفى لرى ٢٠٠ ألف فدان . وهو مشروع ذو تكلفة زهيدة (٥) مليون دولار) ، إلا أن قيمته الرمزية كبيرة بإعتباره أول مشروع تقيمه مصر فى دولة من دول حوض النيل بغرض تنمية مواردها المائية . ويذكر أنه أول بئر بدأ العمل بالنيل فى أول عام ١٩٩٧(٣).

أما فى مجال التعاون الفنى فإن مصر قدمت مساعدات فنية إلى دول منطقة حوض النيل والقرن الافريقى وذلك من خلال «الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا » التابع لوزارة الخارجية ، وأيضا من خلال برامج التعاون الفنى لعدد من الوزارات الأخرى . وقد أولى الصندوق - الذى أنشىء عام ١٩٨٠ - اهتماماً لا بأس به للمنطقة محل الدراسة . حيث نالت كل دول المنطقة تقريباً قدراً من مساعدات الصندوق ، وذلك فى مجالات الامداد بالخبراء والتدريب والمنح الدراسية والمساعدات العينية . وحتى أغسطس ١٩٩٧ كان عدد خبرا الصندوق فى المنطقة ٧٩ خبيراً يعملون فى مجالات مختلفة . ويمثل هؤلاء الخبراء نحو ٢٤٪ من عدد خبراد الصندوق فى الدول الافريقية ككل فى ذلك التاريخ . ويوضح الجدول رقم (٦) توزيع هؤلاء الخبراء مجالات عملهم فى دول المنطقة . وقد بلغ عدد هؤلاد الخبراء عام ١٩٩٦ ، ١٢٢ خبيراً يمثلون نحو ٢٧٪ من إجمالى عدد خبراء الصندوق فى الدول الافريقية (٣٩ دولة) ، كما يتضح من الجدول رقم (٧) الذى يوضح أيضاً باقى أنشطة الصندوق فى دول المنطقة من دورات تدريبية ومساهمات عينية ومنح وبرامج دراسية .

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية مع السودان

غنى عن البيان أن السودان يمثل مكانه شديدة الخصوصية بالنسبة لمصر ، تفرضها الروابط الوثيقة بين البلدين تاريخياً وجغرافياً وسياسياً وزمنياً . وبحكم هذه الخصوصية وما لها من انعكاسات قوية على علاقات مصر بمنطقة حوض النيل والقرن

الافريقى عموماً ، فإن تحليل العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة تستلزم إفراد السودان بدراسة خاصة وإن كانت موجزة. وفى هذا الخصوص يلفت النظر لأول وهلة أن الجانب الاقتصادى فى علاقات البلدين ظل - على أهميته - ضعيفاً نسبياً لعهود طويلة . وبالرغم من الأمال الكبيرة التى علقت على تعميق هذا الجانب فإن المحاولات الفعلية لتنشيطه لم تحقق نجاحاً يعتد به خلال العقود الثلاثة الماضية . بل كان معظمها يحاط بمظاهر سياسية ودعائية تفوق مضمونها الحقيقى .

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية أسواء أداء لها خلال حقبة التسعينات ، وهى الحقبة التى تدهورت فيها العلاقات السياسية بين البلدين ، مما ألقى بظلاله على العلاقات الاقتصادية بينهما كما سنرى .

فبالنظر إلى فترة الثمانينات نجد أن التبادل التجارى بين البلدين وصل إلى ذورة مقدارها ١٤٦ مليون دولار فى منتصف ذلك العقد (١٩٨٤). وهذه كانت تمثل حوالى ٢ر١٪ من تجارة مصر الخارجية ككل ، وحوالى ٥٪ من تجارة السودان الخارجية . وقد انكمش حجم التبادل بين البلدين فيما بعد مع انكماش حجم تجارتهما الخارجية عموماً خلال النصف الثانى من الثمانينات . فوصل فى عام ١٩٩٨ إلى حوالى ١١١ مليون دولار ، وهذا الحجم كان يمثل قرابة ١٪ من تجارة مصر الخارجية إلا أنه كان يمثل نحو ٦٪ من تجارة السودان الخارجية فى تلك السنة [٤].

والواقع أن هذا الحجم يكتسب أهمية أكبر مما توحى به النسب السابقة إذا نظرنا إليه من زواية أخرى وهى مكانة كل من الدولتين لدى الأخرى بالمقارنة مع دول المنطقتين العربية والافريقية . فمما بلغت النظر أن السودان كان فى معظم فترات العقود الثلاثة الماضية أهم الدول التى تتعامل معها مصر تجارياً فى منطقة حوض النيل وفى أفريقيا عموماً . كما إحتل دائماً مكانة متقدمة فى تجارة مصر على الصعيد العربى . وينطبق ذلك تماماً على مكانة مصر فى تجارة السودان العربية والافريقية . ويكفى توضيحاً لذلك أن التبادل التجارى المصرى مع السودان كان فى عام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ سالفى الذكر يمثل نحو ٦٣٪ و ٦٠٪ على الترتيب من تجارة

مصر الافريقية . أما من ناحية السودان فإن تجارته مع مصر كانت تمثل حوالى ٦٤٪ و٩٠٪ من تجارته الأفريقية فى العامين المذكورين على التوالى .

إلا أن هذه الصورة تغيرت بعد عام ١٩٨٩ حيث تراجع مركز السودان فى تجارة مصر الخارجية تراجعاً كبيراً . فقد تدهور حجم التبادل بين البلدين فى عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٥٥ مليون دولار ؛ تمثل أقل من ٥٪ من تجارة مصر الخارجية ككل ، وحوالى ٢٤٪ فقط من تجارة مصر الأفريقية . وفى المقابل فإن تجارة السودان مع مصر فى ذلك العام، لم تعد تمثل إلا حوالى ٢٠٪ من تجارة السودان الأفريقية.

وقد كان هذا التغير أكثر وضوحاً بالنظر إلى التركيب السلعى للتجارة . فقد كان الشطر الأعظم من الصادرات المصرية إلى السودان ، يتركز فى السلع الصناعية، وأهمها المنسوجات والأدوية والمصنوعات الجلدية. وكان السودان يشكل أهمية خاصة كسوق لهذه السلع مقارنة بالأسواق الافريقية (والعربية) الأخرى . ففى عام ١٩٨٨، كانت السلع الصناعية والكيماوية (أهمها الأدوية والأسمدة)، تشكل حوالى ٩٢٪ من صادرات مصر إلى السودان، وكان نصيب السودان من هذه السلع يمثل نحو ٧٠٪ من صادرات مصر منها إلى أفريقيا فى تلك السنة . وقد تغير الوضع بعد عام ١٩٨٩. ففى عام ١٩٩٠، ظلت هذه الطائفة من السلع تستأثر بنحو ٨٦٪ من الصادرات المصرية إلى السودان، إلا أن نصيب السودان من صادرات مصر الأفريقية من تلك السلع انخفض إلى حوالى ١٩٪ فحسب وهو تراجع ضخم جدا لأهمية السودان كسوق لهذه السلع التى تحتل مكانة رئيسية فى الصادرات المصرية عموماً .

وبالنسبة للواردات ، فإن واردات مصر من السودان (على ضعف حجمها)، تركزت فى بعض المواد الغذائية (كالسمسم) والحيوانات الحية (كالجمال) وبعض الخامات (كالجلود) ، حيث كانت هذه البنود تشكل قرابة ٩٩٪ من الواردات المصرية من السودان عام ١٩٨٨ . على أنها كانت تمثل فى نفس الوقت حوالى ٧٦٪ من واردات مصر الأفريقية من هذه السلع . أى أن السودان كان أهم الأسواق الأفريقية على الإطلاق كمورد لهذه السلع بالنسبة لمصر . وقد تغيرت هذه الصورة تماماً فى

عام ١٩٩١ ،فقد أصبحت هذه السلع تمثل قرابة ٧٢٪ من واردات مصر من السودان ، إلا أن السودان لم يعد يستأثر إلا بحوالى ٥٪ فقط من واردات مصر الأفريقية من تلك البنود .

وبالنسبة للميزان التجارى المصرى مع السودان ، فقد كان يميل دائماً لصالح السودان خلال فترة الثمانينات وحتى عام ١٩٩٠ . حيث كان ذلك العجز يشكل الجزء الأكبر من العجز التجارى المصرى مع أفريقيا ، إلا أنه تحول بعد ذلك ليحقق فائضاً لصالح مصر ، وذلك مع التدهور فى حجم التجارة عموماً بين البلدين الذى استمر حتى اليوم .

وكما يتضح من الجدول رقم (٢) ، فإن حجم التبادل التجارى بين البلدين وصل إلى حوالى ٤٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (٩٥-١٩٩٧). وهو حجم شديد الإنخفاض ، إذ لايزيد إلا قليلاً عن ربع نظيره فى منتصف الثمانينات. بل إنه يقل كثيراً عن نظيره عام ١٩٩٠. هذا بالطبع من الناحية الأسمية، أما بالقيمة الحقيقية، فإن الحجم الراهن للتبادل التجارى بين البلدين ، لايمثل شيئاً مذكوراً بالقياس إلى حجمه خلال فترة الثمانينات .

وكما أشرنا ، فإن هذا التدهو فى العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان جاء مواكباً للتأزم فى العلاقات السياسية بين البلدين ، الذى تفاقم خلال السنوات الأخيرة. وقد حالت هذه الظروف السياسية ، فى نفس الوقت ، دون سعى البلدين إلى تنمية العلاقات بينهما عن طريق تنشيط الاتفاقات التجارية القائمة فعلاً بينهما . بل إن البروتوكول التجارى القائم بين البلدين منذ عام ١٩٦٥، تعرض للتجميد فى السنوات الأخيرة .وتوقفت منذ عام ١٩٩٩٢ تقريباً، اجتماعات اللجان المشتركة المنوط بها متابعة وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين . وعموماً فإن تنفيذ الاتفاق كان دائماً أقل من الأهداف الموضوعة (على تواضعها أصلاً) . ففى عام ١٩٩٢ كانت صادرات مصر إلى السودان فى ظل البروتوكول، لا تشكل إلا حوالى ٦٪ فقط من المستهدف. أما الواردات فلم تجاوز ٣١٪فحسب من الهدف المحدد (أنظر الجدول رقم ٨)

. أما فى عام ١٩٩٩٣ ،فقد كانت الصادرات فى حدود ٩٪ من المستهدف، بينما بلغت الواردات حوالى ١٣٪ من المستهدف[٧]. ولم يتم تنفيذ شىء يذكر فى الأعوام التالية . وقد تأثرت الروابط الاقتصادية بين البلدين منذ عام ١٩٩٠، بالقيود التى وضعت على حركة النقل البرى والنهرى ، وكذلك على التحويلات المالية والمصرفية، وذلك لاعتبارات أمنية فى الغالب، الأمر الذى بات يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لإصلاح هذه الأوضاع .

ومن ناحية أخرى، فإن تأزم العلاقات ، قد حال دون مضى التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الجماعى فى طريقه القويم. ونشير فى هذا الخصوص إلى معارضة السودان لانضمام مصر إلى عضوية « منطقة التجارة التفضيلية لأفريقيا الشرقية والجنوبية (PTA) » التى تحولت إلى سوق مشتركة (COMESA)، عام . ١٩٩٣. مما حال دون أن تعمل مصر من خلال تلك المنظمة الاقليمية الهامة على تنمية علاقاتها الأفريقية عموماً، وعلاقاتها الاقتصادية مع السودان ودول حوض النيل خصوصاً .

المبحث الثانى - محددات العلاقات الاقتصادية ومستقبلها

لاشك أن الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع دول منطقة حوض النيل والقرن الأفريقى ، يعكس بوضوح ضعف هذا الجانب من جوانب العلاقات المصرية مع هذه المنطقة عموماً. وقد لايكون هذا الوضع مرضياً ، بالنظر إلى الأهمية الخاصة للمنطقة بالنسبة لمصر ، سياسياً وأمنياً . الأمر الذى يفترض قيام علاقات إقتصادية أعلى مستوى وأكثر إنتظاماً واستقرارا وأكبر فائدة للطرفين معاً.إلا أن الوضع الراهن قد لايبدو غريباً وشاذا، بالنظر إلى حقائق الواقع الاقتصادى والسياسى السائد فى كل من مصر وهذه الدول . والتى عملت خلال الحقبة الأخيرة على إضعاف الروابط الاقتصادية داخل المنطقة عموماً، وما زال مفعولها فى هذا الإتجاه قائماً . وإن كانت هناك حقائق جديدة أخذت تتبلور على المسرح العالمى والإقليمى والمحلى ، ويبدو أنها ستباشر تزثيرات متزايدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة .

أولا : القيود الحالية على العلاقات الإقتصادية

إن النمو المطرد لتجارة مصر مع الدول محل الدراسة (وغيرها من الدول الأفريقية)، يتوقف بصفة رئيسية على قدرة الاقتصاد المصرى على التصدير ، بما يتطلبه ذلك من وجود فائض متزايد من السلع المحلية القابلة للتصدير ، ووجود صناعات تصديرية تتسم بالكفاءة . وتوافر مقدرة تنافسية للمنتجات فى الأسواق الخارجية .

والواقع أن هذا الجانب - القدرة على التصدير ـ يعتبر أضعف جوانب الاقتصاد المصرى يعتمد على تصدير الخدمات أكثر من قدرته على التصدير السلعى ، وكلا النوعين ضعيف نسبياً أيضاً. وكتوضيح عابر لهذه الحقيقة ، نشير إلي أن حصيلة مصر من السلع والخدمات (غير العواملية) ، بلغت عام ١٩٩٥ ، حوالى ١٣ر١ مليار دولار . منها حوالى ٨ر٣ مليارات صادرات من الخدمات (بنسبة ٦٣٪) ومن هذه الأخيرة تشكل السياحة وايرادات قناة السويس أكثر من النصبقليل (٥٢ر٦٪). أما الصادرات السلعية - التى بلغت نسبتها إلي الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٨٪ فحسب عام ١٩٩٥ - فإنها تتشكل أساساً من البترول ، الذى يستحوذ على أقل من النصف بقليل .ثم بعض المنتجات الصناعية (بنسبة ٤٥٪تقريباً) ، وداخل هذه الطائفة تشكل المنسوجات قرابة النصف (بنسبة ٢٢٪ من جملة الصادرات السلعية). وأخيراًبعض المنتجات الزراعية - أهمها القطن - بنسبة ١٢٪ تقريباً من جملة الصادرات السلعية[٧]. وهكذا ، فإن حجم الصادرات المصرية غير البترولية ، يدور حول٨ر٢ مليار دولار فحسب، ويتجه معظمها إلي الأسواق التقليدية فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ثم بعض دول أوروبا الشرقية وشرق اسيا، ولايتبقى إلا قدر ضيئيل متاح للتصدير إلى الدول الأفريقية. وهذا بدوره يواجه الكثير من العقبات التى تعرقل نموه، كما سنرى فيما بعد .

وعلى الجانب الآخر، فإن حجم التجارة الخارجية لدول منطقة حوض النيل والقرن الافريقى، متواضع جدا. وتكفى الاشارة إلي أن مجمل تجارة المنطقة ككل ،

يحوم ٩٠٪ من حجم تجارة مصر الخارجية (على نواضعها هى الأخرى)وتشكل بضعة سلع زراعية ، هى البن والشاى والسمسم والقطن واللحوم الحية، الشطر الأعظم من صادرات هذه الدول . وتتجه هذه الصادرات إلي أسواق تقليدية محدودة ترتبط بها هذه الدول بعلاقات تاريخية أو بروابط القرب الجغرافى .

وتعتبر الدول الأوربية (وخصوصاً إيطاليا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) والولايات المتحدة ، أهم هذه الأسواق . يضاف إليها المملكة العربية السعودية واليمن ، وأحيانا الدول الأفريقية المجاورة . أما مصر فلاتشكل أهمية تذكر كسوق لصادرات دول المنطقة وذلك فيما عدا كينيا التى تستأثر مصر بنحو ٣٪ إلى ٤٪ من صادراتها من الشاى[١٠].

أما واردات المنطقة ، فتشكل أساسا من البترول ومعدات النقل والآ لات ، والمواد الغذائية وبعض السلع الاستهلاكية (وخصوصاً المنسوجات) ومواد البناء وتأتى هذه الواردات فى معظمها من الدول الغربية ، مع تزايد لدور اليابان والنمور الأسيوية والهند . أما وارداتها العربية والافريقية ، فإنها تتركز فى المملكة العربية السعودية (بالنسبة للبترول) ، ودول الجوار المباشر فى افريقيا الشرقية - مع تزايد سريع لدور جنوب افريقيا خلال العامين الأخيرين (١١) . وبما تجدر الاشارة هنا إلى أن جانباً ملموسا من التبادل التجارى داخل المنطقة ومع دول الجوار لايظهر فى الاحصاءات الرسمية ، وإنما يتمثل فى انتقالات للسلع (والأشخاص) عبر الحدود ، لاتجد طريقها التسجيل .

وإذا كانت تلك العوامل الهيكلية ، قد عملت - وما تزال تعمل - على إضعاف الروابط الاقتصادية بين مصر ودول المنطقة محل الاعتبار، فإن هناك عددا من العقبات التى تعوق نمو العلاقات التجارية بين الطرفين ، والتى لم تجد بعد جهودا كافية للتغلب عليها . ونخص بالذكر هنا أبرز العقبات التى تواجه نمو الصادرات المصرية إلى منطقة حوض النيل والقرن الافريقى ، وهى حقيقة الأمر تنطبق على صادرات مصر إى الدول الافريقية بصفة عامة :

صعوبات النقل : وأبرز مظاهرها ، عدم وجود خطوط مباشرة للنقل البحرى ، تربط مصر بدول المنطقة . وغالبا ما يتم نقل السلع المصرية إلى الأسواق الأفريقية بطريق غير مباشر عبر الموانى الأوربية . مما يرفع تكاليف النقل ويؤدى في كثير من الأحيان إلى تأخيرات فى التسليم والى تلفيات في السلع المصدرة ، مما يستتبع أيضا تباطؤ فى دورة رأس المال من ناحية ، وربما إلغاء التعاقدات مع المصدرين المصريين من ناحية أخرى . أما النقل الجوى ، فإن مصر لارتباطها خطوط مباشرة لنقل البضائع إلى دول منطقة حوض النيل والقرن الافريقى ، أما نقل الركاب فلايوجد أيضاً خط جوى بين مصر وعدد من هذه الدول فضلا عن ضالة عدد الرحلات الجوية إلى الدول الأخرى . وعموما فإن تكلفة النقل الجوى في الوقت الرهن باهظة ولاتشجع علي استغلاله فى التصدير إلى هذه الدول . ومن ناحية أخرى فلاتوجد دوائر للاتصالات بين مصر ومعظم دول المنطقة ، ويتم الاتصال معها عن طريق بلاد وسيطة (كفرنسا وإيطاليا وانجلترا)[١٢].

مشكلات التمويل : تعاني كل الدول الافريقية تقريبا من ندرة الصرف الأجنبى ، ويعتمد المستورد ،ن فيها على الائتمان طويل الأجل (المدد تتراوح بين ٦٠و١٨٠يوما) ، مع وجود مخاطر وصعوبات كبيرة فى السداد . وخصوصا مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض فى هذه الدول ، مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك خارجية (أوربية) . هذا فضلاً عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات ، الأمر الذى يضعف قدرة المصدرين المصرين على المناقصة فى هذه الأسواق ، بالمقارنة من منافسهم وخصوصاص من دول شرق آسيا . وقد أنشىء البنك الافريقى للتصدير والاستيراد (AFRIXIMBANK) ، عام ١٩٩٤ (ومقره القاهرة) ، بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة ، وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية التى يحتاجها توسع التجارة بين الدول الأفريقية . إلا أنه مازال فى مهده .

صعوبات التسويق : فهناك قصور شديد فى المعلومات لدى المصدرين المصرين بشأن طبيعة الأسواق الأفريقية واحتياحاتها ، بقابلة قصور أشد فى معرفة الأفارقة بالمنتجات المصرية ومدى قدرتها التناقسية من حيث الجودة والسعر . وهو ما يعود إلى

عدم الاهتمام بإقامة المعارض الدائمة للمنتجات المصرية فى الدول الافريقية ، وبإستخدام البعثات الترويجية كاداة تسويقية هامة . فضلا عن ضعف التمثيل التجارى المصرى فى أفريقيا عموما وفى دول حوض النيل والقرن الافريقى خصوصا . ويلاحظ أنه فى الحالات التي اتجهت فيها العناية نحو هذه الأنشطة الترويجية - وأبرزها حالة أوغندا - أثمرت الجهود اكتساب المنتجات المصرية نصيبا أفضل من السوق وتزايدات قدرتها على المنافسة[١٣] .

ومما ضاعف من حدة القيود على نمو العلاقات الاقتصادية بين مصر المنطقة محل الدراسة ، افتقار هذه العلاقات إلى الأطر التنظيمية والترتيبات المؤسمية المشتركة ، التى تعمل علي تسهيل التبادل التجارى ، وتيسير المدفوعات ، وضمان انتظام المعاملات ، وتشجيع حركة رؤوس ألأموال . ونشير فى هذا الخصوص إلى أمرين :

أولهما : بالرغم من ارتباط مصر مع معظم دول المنطقة بإتفاقيات للتجارة والتعاون الاقتصادى والفنى وإنشاء لجان مشتركة ، فإن هذه الاتفاقيات لم تسهم مساهمة فعالة في تنمية التبادل التجارى أو تنشيط التعاون الاقتصادى بين الطرفين . حيث أن بعضها قد تخطاه الزمن ويحتاج إلي تجديد وتعديل فى ضوء المستجدات الأخيرة . والبعض الآخر لم يوضع موضع التنفيذ ، بل كان توقيع الاتفاق يعتبر هدفا فى حد ذاته ، ولم يتم توفير الآيات الازمة لتنفيذه والاستفادة منه[١٤] (راجع أيضا ما سبق بشأن بروتوكول التجارة مع السودان).

وثانيهما : إن مصر ظلت دائما بعيدة عن التنظيمات الاقتصادية الاقليمية فى المنطقة التى كان يمكن أن تتيح لها نطاقا أرحب من الحركة فى مجال فتح الأسواق والحصول على مزايا نسبية جديدة . ونختص بالذكر هنا عدم دخول مصر إلا مؤخرا (فى منتصف ١٩٩٨) ، فى عضوية التجمع الاقتصادى الكبير فى منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية، وهى «الكوميسا» ، التى تضم ٢٠دولة منها دول حوض النيل جميعا . كما أن تجمع «الاندوجو» الذى قامت مصر بمبادرة إنشائه عام ١٩٨٣ ، على أمل أن يتحول إلى تنظيم إقليمى للتعاون الاقتصادى والفنى والمائى بين دول حوض النيل ، قد انتهى إلى التجمد بعد عشر سنوات من إنشائه ، وذلك بعد فترة من التوتر والتصدع في العلاقات السياسية بين أعضائه .

وأخيراً ، فلابد من الإشارة إلى الدور الحاسم الذى لعبته الظروف السياسية فى تدهور التعاون الإقتصادى فيما بين دول المنطقة، وفيما بينها وبين مصر . فمعظم دول المنطقة، تعانى من حالة خطيرة من عدم الإستقرار السياسيالداخلى، الذى عصف بكيان الدولة ذاته فى بعضها (الصومال وزائير) ، ومازال يهدد البعض الآخر (السودان ورواندا وبوروندى وجيبوتى). كما لم تتوقف فى أى وقت النزاعات بين دول الجوار فيها لأسباب مختلفة . وقد أشرنا من قبل إلى الدور الذى لعبه هذا العامل السياسى فى تدهور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان فى السنوات الأخيرة .

ثانياً : المتغيرات الجديدة ومستقبل العلاقات الاقتصادية

لاشك أن العوامل السابقة – وهى فى معظمها عوامل هيكلية مزمنة – قد عملت على إضعاف الروابط الإقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الآفريقى، وعلى تهميش دور مصر الاقتصادى فى المنطقة . وهى عوامل يصعب التغلب عليها فى الأجل القصير . غير أننا ينبغى أن ننتبه إلى المتغيرات الجديدة التى أخذت فى الظهور والتبلور على المسرح الدولى والاقليمى والمحلى، والتى سوف يكون لها تأثيرات متزايدة على علاقات مصر الأفريقية عموماً وعلاقات مصر بمنطقة حوض النيل والقرن الأفريقى خصوصاً . ونختص بالإشارة فيما يلى أربعاً من هذه المتغيرات الجديدة .

(أ) تطبيق القواعد الجديدة « للجات» ومنظمة التجارة العالمية . مما سيترتب عليه إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعوق التبادل التجارى حالياً . وجدير بالآشارة هنا أن دول المنطقة يمكن أن تتأخر فى التطبيق نسبياً، نظراً لتمتعها بالاستثناءات الخاصة بالدول الأقل تطورا (LLDCs) . غير أن القواعد الجديدة ستتيح لمصر فى السنوات القادمة فرصا أكبر للنفاذ إلى أسواق هذه الدول ، وإن كانت ستفرض عليها تحديدات أكبر من حيث إزدياد حدة المنافسة فى تلك الأسواق .

(ب) إن مصر قد قطعت شوطاً طيباً فى عملية الإصلاح الاقتصادى ، التى بدأت خطواتها الجادة منذ أول التسعينات . وبعد سنوات الإنكماش الأولى فإن هناك إتجاهات توسعياً فى العامين الأخيرين، بدأ ينعكس فى صورة زيادة يعتد بها فى

معدلات الاستثمار والنمو، وتوسع (بطيء) فى الصادرات غير التقليدية، مع زيادة حذرة فى الاستيراد . وفى هذا الإطار فقد شهد القطاع الخاص المصرى نموا غير مسبوق . وبدأ يأخذ زمام المبادرة فى كثير من الأنشطة داخلياً وخارجيا . وقد واكب هذا الاتجاه ، شعور متزايد بأهمية القارة الأفريقية كمنفذ للصادرات المصرية ، وكمجال لنشاط الاستثمار الخاص الأخذ فى التوسع . وهو توجه بدأت بوادره تظهر بالفعل ، كما فى حالة أوغندا السابق الاشارة إليها .

(جـ) إنضمام مصر إلي « الكوميسا » . مما سيتيح لمصر فرصا أوسع للتجارة والاستثمار على امتداد سوق متسعة ، تضم حالياً ٢١ دولة إلى جانب مصر . يبلغ تعداد سكانها قرابة ٣٠٠ مليون نسمة ، ويبلغ ناتجها المحلى نحو ٩٠ مليار دولار، كما يزيد حجم تجارتها الخارجية عن ٤٠ مليار دولار (تقديرات عام ١٩٩٧) وتبلغ المساحة القابلة للزراعة بها نحو ٦٩ مليون هكتار وتستهدف السوق الوصول إلي اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ ، مع مخططات طموحة لتعاون أوسع فى مجالات مشروعات البينية الأساسية والتنمية الزراعية والصناعية وتنسيق كامل للسياسات المالية والنقدية ونظم الصرف وانتقالات الأفراد . . الخ وإذ تضم السوق جميع دول منطقة حوض النيل التسع (وسوف تدخلها الصومال مستقبلا) ، فإن انضمام مصر إلى هذا التجمع الاقليمي الهام سيكون بلا شك عاملا فعالا فى تقوية علاقات مصر الاقتصادية بدول هذه المنطقة الحيوية . غير أن هذه الثمار أن تأتى تلقائيا بأى حال . فهى تحتاج إلى سياسات جديدة ترمى إلى تحقيق وجود فعال وتنظيم لمصر فى هذه السوق، وتمكنها من اجتباء أكبر قد من منافع التكامل الاقليمى ، بأقل قدر من المخاطر والتكاليف .

(د) ظهور جنوب أفريقيا كقوة اقتصادية عملاقة على المسرح الأفريقى بعد أنتهاء العنصرية . وقد خطت خلال السنوات الأربع الماضية خطوات واسعة نحو ترسيخ دورها الافريقى . فقد تزايدت أهميتها كشريك تجارى للعديد من الدول الافريقية خارجمنطقة زفريقيا الجنوبية، كما أمتدت اسثمارات شركاتها العملاقة لتبسيط سيطرتها على

بعض الأنشطة فى عدد من الدول ، وخصوصا فى مجالات التعدين والسياحة . وفى هذا الأطار فقد توقفت علاقاتها بدول حوض النيل ، وخصوصا كينيا وأوغند وزائير . وبدأت تحتل مكانها كشريك تجارى قوى ، كما زادت استثمارتها فى هذه الدول بسرعة كبيرة خلال السنوات الأربع الأخيرة على أن نشاطها أثار بعض المخاوف فى بعض الدول (كينيا بصفة خاصة) ، من إمكانية أن يهدد دخولها إلى الأسواق الصناعة المحلية والسياحة الداخلية أيضا[١٥] . ، فإن ظهورجنوب أفريقيا على الساحة الأفريقية ، يضيف منافسا شرسا فى كافة مجالات التجارة والاستثمار . وغير أن إمكانيات التعاون المثمر ما زالت قائمة .

ويبدو أن هذه المتغيرات الجديدة - وغيرها - قد أخذت تلاقى تفهما متزايدا واستجابة أكبر فى مصر من جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص معا . حيث بدأت بوادر تركيز متزايد من جانب هذه الجهات على وضع المخططات واتخاذ الإجراءات لتطوير العلاقات الأقتصادية مع الدول الافريقية وفى مقدمتها دول حوض النيل والقرن الأفريقى ، والعمل على إزالة المعومات التى تعترض هذا الهدف ، ومن بين الإجراءات التى أسفر عنها هذا الاهتمام فى الآونة الأخيرة [١٦]:

* تأسيس شركة للنقل البحرى إلى دول شرق وجنوب أفريقيا (بمساعدة من بنك الاستثمار القومى) .

- الاعلان عن خطط لزيادة خطوط النقل الجوى إلى عدد من الدول من أعضاء «كوميسا»، وذلك ٦ دول الآن هى : اريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والسودان ، إلى ١٢ دولة حتى عام ٢٠٠٠ مع زيادة عدد الرحلات وتخفيض نولون نقل البضائع .

- إنشاء مراكز تجارية دائمة في الدول الأفريقية (مع البدء بالدول التى بها فروع لشركة النصر للتصدير والاستيراد).

- استغلال المناطق الحرة المملوكة لشركة النصر فى « ممباسا » كمستودعات

للبضائع الحاضرة للمنتجات المصرية يتم من خلالها توفير احتياجات الأسواق القريبة .

- دعم «شركة ضمان الصادرات المصرية» ، لكى تغطى المخاطر بالدول الافريقية، كما سيسهم «بنك القاهرة الدولى » الذى يزعم فتح فرع له فى دول «كوميسا » فى حل هذه المشكلة .

- إقدام القطاع الخاص على إنشاد مشروعات تسهم فى تنمية الصادرات المصرية . ومن المشروعات المزمع إقامته : إنشاء شركة لتصدير الأدوية إلى الدول الأفريقية - إنشاء شركة للنقل البرى تقوم بنقل المنتجات المصرية من الموانى إلى الدول الداخلية (كاوغندا ورواندا وبوروندى فى شرق افريقيا) -إنشاء شركة مصرية إفريقية مشتركة للتصدير والاستيراد ، تعمل على تنمية النشاط التصديرى إلى الأسواق الأفريقية سواء فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات (مثل أنشطة المقاولات وانتقال العمالة والاستثمار في المشروعات الصغيرة)- إقامة مخازن للسلع المصرية في المناطق فى بعض الدول الأفريقية (منها أوغندا وكينيا). تمكن من أن يتسلم المستورد بضاعته بمجرد سداد قيمتها (للتغلب على مشكلة عدم إقبال المستوردين الأفارقة على فتح خطابات الضمان) -السماح لشركات القطاع الخاص بتيسير خطوط للنقل الجوى لنقل السلع المصرية إلى الدول الافريقية .

هذه الجهود تعكس الوعى المتزايد بأهمية الدائرة الافريقية كمجال للتحرك الاقتصادى المصرى ، وخصوصا فيما يتعلق بفتح المنافذ أمام الصادرات المصرية التى تضيق أمامها فرص المنافسة فى مناطق أخرى . وهي تمثل بداية فى الاتجاه الاقتصادى المصرى ، وخصوصا فيما يتعلق بفتح المنافذ أمام الصادرات المصرية التى تضيق أمامها فرص المنافسة فى مناطق أخرى . وهى تمثل بداية فى الاتجاه السليم . غيرأن نجاحها يتطلب تجميع كافة الجهود في إطار خطة شاملة ومدروسة ، تشرف عليها وتدعيم الحكومة . وأن يراعى فيها الموازنة بين منافع الأجل الطويل التى يمكن أن تترتب على زيادة نصيب مصر من السوق الأفريقية التى تتجه إلى التوسع وإلى التكامل فى آن واحد ، والتيتتيح لمصر فرصا قد لا تتوفر فى مناطف أخرى فى ظل ظروف الدولية الجديدة ، وبين تكاليف الأجل القصير ، والتى قد تنجم عن الأعباء التى

تفرضها التغيرات الهيكلية والمؤسسة اللازمة للتحول نحو الأسواق الأفريقية ، مع صغر العائد فى المراحل الأولى . وهذا فضلا عن الخسائر التى قد تصيب موارد الدولة نتيجة نقص ايراداتها الجمركية من ناحية ، ودعم الأنشطة التصديرية والأجهزة العاملة فى هذا الميدان من ناحية أخرى .

ولا شك أن مثل هذه الجهود تكسب دفعة كبيرة من خلال عضوية مصر فى « الكوميسا » ، وتحركها الوعى فى إطارها ، إلا هذه الجهود ستواجه أيضا عقبات قوية بسبب حالة التوتر وعدم الاستقرار السياسي الراهنة فى منطقة حوض النيل والقرن الأفريقى . ويبدو لنا - فى النهاية - أنه مالم يعد الاستقرار السياسى الداخلى إلى السودان (على وجه الخصوص) ، وتتحسن علاقاته السياسية مع مصر ، فإن التعاون الأقتصادى المصرى مع المنطقة ككل ، وسيظل محوطا بظلال كثيفة .

جدول رقم (١)

دول حوض النيل والقرن الأفريقى : بعض المؤشرات الرئيسية (عـام ١٩٩٥)

الدولة	المساحة الف كم٢	السكان (بالمليون)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى(دولار)	توقيع العمر (سنوات)	مؤشر التنمية البشرية (١٩٩٢)	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	التجارة الخارجية (مليون دولار)	
							الصادرات	الواردات
أثيوبيا	١٠٠٠	٥٦,٤	١١٠	٤٩	٠ر٢٤٩	١٦١	٤٥٤	١٠٦٤
اريتريا	١٠١	٣,٥٧	١٣٥	٤٨	-	-	٥١	٤٠٤
السودان	٢٣٧٦	٢٦,٧١	٢٣٠	٥٤	٠ر٢٧٦	١٥١	٥٥٦	١١٨٤
الصومال	٧٢٧	٤,٤٩	-	٤٩	٠ر٢١٧	١٦٥	١٥٦	٢٧٣
الكونجو الديمقراطية	٢٢٦٧	٤٣,٨٥	١٤٠	-	٠ر٣٤١	١٤٠	١٦٣٢	٩٥١
أوغند	٢٠٠	١٩,١٧	٢٩٠	٤٢	٠ر٢٧٢	١٥٤	٥٩٥	١٠٨٦
بوروندى	٢٦	٦,٢٦	١٤٠	٤٩	٠ر٢٧٦	١٥٢	١١٦	٢٠٩
تنزانيا	٨٨٤	٢٩,٦٥	١٣٠	٥١	٠ر٣٠٦	١٤٨	٥٩٣	١٥١٠
جيبوتى	٢٣	٠ر٦٣	٧٨٠	٤٩	٠ر٢٢٦	١٦٣	٣٨	٢٠٥
رواند	٢٥	٦ر٤٠	١٩٠	٣٩	٠ر٢٧٤	١٥٣	٤٧	١٩٤
كينيا	٥٦٩	٢٦ر٦٩	٣٣٠	٥٨	٠ر٤٣٤	١٢٥	١٨٧٥	٢٦٤٤

المصدر : World Bank, African Development Indicators-1997(Washington,D.C The World Bank, 1997).

- التقرير الإقتصادى العربى - ١٩٩٧ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهات أخرى - سبتمبر ١٩٩٧).
- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية لأفريقيا ، التنمية البشرية فى أفريقيا : تقرير عام ١٩٩٥ (أديس أبابا ، د.) .

جدول رقم (٢):
التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقى
(١٩٩٥ - ١٩٩٧)

الدولة	١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧		
	ص	و	م	ص	و	م	ص	و	م
أثيوبيا	٤٤٥٣	٨٠١٤٣	-٧٥٦٩٠	٩٠٣٠	٥١٨١٩	-٤٣٧٨٩	٨١٦٢	٥٩٩٨٦	-٥١٨٢٤
اريتريا	٧	-	+٧	٣٣	١٢٥٧	-١٢٢٤	٦٤	١٧٢٢	-١٩٥٨
السودان	٨٣١٢٠	٩٣٢٤	+٧٣٧٩٦	٧١٣١٩	٧٠٧٠١	+٦١٨	٨٦٦٢٦	٧٧٠٨٥	+٩٥٤١
الصومال	٩٧٥	١٤٠٦	-٤٣١	٣٨٣	١٧٤٤	-١٣٦١	١٢١٧	٦٦٤	+٥٥٣
الكونجو الديمقراطية	١١٣٨	٤٢٨١	-٣١٤٣	١٣٠٢	١٠٨١٨	-٩٥١٦	٢٤٨٨	٨٢٤	+١٦٦٤
أوغندا	١٧٣٢	٢٢٢٩٣	-٢٠٥٦١	٢٠٨١	١٦٢٧٣	-١٤١٩٢	١٧٠١	٢٩٣٨	-١٢٣٧
بوروندى	٥٧٤	٢٠٦	+٢٦٨	٣٤٦	١٣	+٣٣٣	٣٢٤	٦	+٣١٨
تنزانيا	١٦٦٦	٧٢٤٠	-٥٥٧٤	٢٢٩٥	٧٤٤٥	-٥١٥٠	٤٧٨٨	٥٦١٤	-٨٢٦
جيبوتى	٢١٢٣	-	+٢١٢٣	٢٦٩١	٢٩	+٢٦٦٢	٣٢٨٦	١	+٣٢٨٥
رواندا	٣١	-	+٣١	٥٨٦	-	+٥٨٦	١٠١	١	+١٠٠
كينيا	١١٥٨٠	١١٥٨٠	-٢٥٥٧٦١	٢٧٦٩	٢٢٧٧٥٦	-٢٤٩٨٧	٩١٧٧	٢٥٠٧٧٢	-٢٤١٥٩٥

ملحوظة : ص - الصادرات ؛ و - الواردات ، م - الميزان التجارى .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ونقطة التجارة الدولية بالقاهرة .

جدول رقم (٣)

التركيب السلعى لتجارة مصر مع دول حوض النيل والقرن الأفريقى

(البنود الرئيسية كنسب مئوية من الإجمالى)

الدولة	١٩٩٦		١٩٩٧	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
أثيوبيا	إطارات سيارات (٢٢,٣). أدوية (٢٠,٢) منسوجات وملابس وسجاد(٩,٨) زيوت طعام (٦,٨) سكويت (٦,٨) أدوات منزلية (٤,٢) دجاج(٤,٢)	سمسم (٩٤) فاصوليا وفول (٢١,٥)	ورق (٢٦) إطارات (٢٥) منتجات بلاستيك (١١,٥) أدوات منزلية (٩,٥) أدوية (٦)	سمسم (٩٩,٤)
أريتريا	أحذية (٩٩,٧)	أجزاء آلات وأجهزة(٨٥) قرنفل (١٤)	-	سمسم (١٠٠)
السودان	أرز (٢٨) بوريا وفوسفات(٢٢) أدوية (١٠) منتجات صناعية من الحديد والألمونيوم (١٤,٨) زجاج (٣,٥) أدوات ومواد بلاستيكية (٢,٧) ورق (٢,٥) منسوجات وملابس (١,٦)	سمسم (٣٦) قطن خام (٨,٢) تمر (٤,٢) كركدية (٣,٢)	أرز (١٩,٩) منتجات حديد وألومنيوم (٢٢,٥) حديد تسليح (١٧,٥) أدوية (٥,٥)	لب بطيخ وقرع (٥٧,٨) قطن خام (٢٨,٨) سمسم (٤)
الصومال	أدوية (٤٣)	لبان (٨٣) مستكه (١٥)		

تابع جدول رقم (٢)

الدولة	١٩٩٦		١٩٩٧	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الكونجو			مواد غذائية (٢٨) كربون (٣٠) أحواض غسيل ومصنوعات أخرى (٤٠)	اخشاب (٩٤) مواسير ألومنيوم (٦)
أوغندا	إطارات سيارات وأحذية ومصنوعات جلدية (٢٧) مواد غذائية (٢٥) أدوية (٥ر١٠)	سمسم (٢٦) بن (٥ر٩) جلود (٧ر٢)	أدوية (٢٥) أحذية (١٤) بلاط وأرضيات (١٠)	سمسم (٦ر٥٨) بن (٣ر١٦) جلود (٤ر١٠)
تنزانيا			كبريت (٤٩) أحذية(١٤) بلاط وأرضيات (١٠)	تبغ (٤٤) مواد رباغة (٢٨) سيزال (١٤)
جيبوتى	أدوية (٧٣) بلاط وأدوات صحية (١٠) مواد غذائية (٤ر٧)	تبلغ (١٠٠)		
رواندا			بلاط (٧٣) أدوية (٢٣)	
كينيا	أدوات كهربائية (٢٧) أدوات منزلية (٢٤) إطارات (١٨) مواد غذائية (٢ر٨)	شاى (٣ر٩٢) سيزال (٢)	أدوات منزلية (٥ر٤١) أدوية (٥ر٢٤) إطارات (١ر١١) مواد غذائية (٣ر٥)	شاى (٧ر٩٣) سيزال (١٠١) تبغ (٩ر١)

المصـدر: جمعت وحسبت من بيانات تفصيلية مصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (مركز المعلومات) ، ونقطة التجارة الدولية بالقاهرة .

جدول رقم (٤)

مساهمات أثيوبيا فى رؤوس الأموال المصدرة للشركات الآستثمارية

(حتى ٣٠ / ٦ / ٩٨)

المجـــالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	فرص العمالة	قيمـــة المساهمة
الكيماوية	١	١,٠	١,٥	٢٥	٠,١
مواد البناء	١	٤,١	٤,١	١٠٠	٠,٣
المعدنية	١	١,١	٣,٧	١١٠٠	٠,٥
المقترلات	١	١,٠	١,٠	٠	٠,١
الإجمالى	٤	٧,٢	١٠,٣	٢٣٥	١,٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. مركز المعلومات

جدول رقم ٥

مساهمات كينيا فى رؤوس الأموال المصدرة للشركات الاستثمارية

(حتى ٩٨/٦/٣٠)

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	التكاليف الاستثمارية	فرص العمالة	قيمة المساهمة
الغذائية	١	٤٩ر٥	٨٧ر٥	٣٢٠	٩ر٩
استثمار مساهمة	الغذائية	١ر٥	١ر٥	٠	٠ر١
الإجمالى	الغذائية	٥١ر٠	٨٩ر٠	٣٢٠	١٠ر٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . مركز المعلومات .

جدول رقم (٦)

خبراء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقى حتى أغسطس ١٩٩٧

الدولة	عـدد الخبراء	المجالات التى يعمل فيها الخبراء
أثيوبيا	٢٤	مدرسون
الصومال	٣	أطباء
أوغندا	٥	(٢) مدرسون ، (٣) أطباء
تنزانيا	١٠	(٣) أطباء، (٢) مهندسون، (٢) بيطرى،(٢) زراعيون، مدرس
جيبوتى	٢٤	(١٩) مدرسون ، (٢) خبير أمن ، مهندس زراعى ، مترجمة مستشار رئيس الأركان
رواندا	١	مهندس
كينيا	١٢	(٣) مدرسون، (٧) أطباء (٢) مهندسون

المصدر: وزارة الخارجية ، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا - القاهرة.

جدول رقم (٧)

نشاط الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا

فى منطقة حوض النيل والقرن الأفريقى عام ١٩٩٦

الدولة	الخبراء	دورات تدريبية	منح وبرامج	مساهمات عينية (بالجنيه المصرى)
أثيوبيا	٢٩	٦	–	٥٤١٠٠
إرتيريا	--	٣	–	–
الصومال	٤	–	٦	٤٥٦٠٠
الكونجو	٢٠	٣	–	١١٣٣٥٣٩
أوغندا	٨	١٠	–	–
بوروندى	١٣	٤	١	–
تنزانيا	٩	١٩	٢	٣٣٢٠٠
جيبوتى	٣٨	٧	١	١٢٨٢٠٠
رواندا	-	٨	١	١٦٨٢٨٢
كينيا	١٩	١٠	١	–

المصدر : وزارة الخارجية ، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

جدول رقم (٨)

تنفيذ اتفاقيات التجارة والدفع بين مصر والسودان عام ١٩٩٢

(أ) صادرات مصر

(ملايين الدولارات الحسابية)

صادرات جمهورية مصر العربية	الهدف لعام ١٩٩٢	المنفذ خلال عام ١٩٩٢
المنسوجات	٧	١ر٧٧٨
منتجات زراعية		
تقاوى	٢	–
منتجات صناعية		
مدخلات الإنتاج الصناعى	١٣	–
معدات طبية وحقن البلاستيك	١٠	–
قطع غيار	٢	–
عربات السكة حديد	٣ر٥	–
مواسير الصلب	٢	–
كشافات وحجار بطارية	٢	–
أدوات صحية	١	–
ماكينات ومعدات الصناعات الصغيرة	٣	–
عبوات زجاجية	٢	–
منتجات أخرى :		
أسمدة ومبيدات حشرية	٩	–
أدوية وكيماويات	١٥	١ر١٣٦٠
خيوطدبارة	٢	–
أفلام سينما وتليفزيون	١	–
كتب وصحف ومجلات	٤	٠ر٤٩٩
أخرى	٩٦ر٥	١٠ر٤٧.
المجموع	١٧٥	١٠ر٦٨٤
مدفوعات غير منظورة	٣٥	١٠ر١٨٣
المجموع الكلى	٢١٠	٢٤ر٨٦٧

جدول رقم (٨) .

(ب) صادرات السودان

صادرات السودان	الهدف لعام ١٩٩٢	المنفذ خلال عام ١٩٩٢
الحيونات ومنتجاتها :		
ماشية ولحوم	١٠	–
الجمال	٦٤	٢٥ر٠٧٣
جلود خام ونصف مدبوغة	١١	٤ر٢٦٤
منتجات زراعية		
سمسم	١٠	٩ر٨٣٠
حب البطيخ	١٠	٨ر٣٩٩
الذرة والذرة الشامى	١٠	–
كركريه	١٢	–
أخرى	٢٢ر٥	٥ر٢٠٠
منتجات صناعية		
حديد خردة وتراب رصاص	١٣	٠ر٧٨٩
علف مصنع وامباز	٥	–
عظام وحوافر	٢	–
أخرى	١٥ر٥	٠ر٠٦٦
المجموع	١٧٥	٥٣ر٦٢١
متحصلات غير منظورة	٣٥	٩ر٤٥٣
المجموع الكلى	٢١٠	٦٣,٧٤

المصـــدر: بنك الســودان ، التقرير السنوى الثانى والثلاثون (١٩٩٢) (الخرطوم ، ١٩٩٣) ص ٧١ ، ٧٢ .

حواشى البحث

(١) طبقاً لبيانات البنك الدولى :

World Bank. **African Development Indicators-1997** (Washington. D.C.. The World Bank.1997).

(٢) أنظر :

The American chamber of Commerce in Egypt. **African Markets & Egyptian Exports,** (Cairo. April1996). pp. 62-63.

- صحيفة الأهرام ، عدد ١٩٩٧/٩/٣ (ص١٠)، عدد ١٩٩٨/٧/٢٩(ص٣١).

(٣) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، **النيل في السياسة الخارجية المصرية** ، سلسلة « حوارات ،مناقشات » (القاهرة ، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧) ، ص ٢٢.

(٤) حسبت من بيانات للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) ، ومصدرها:

UN,ECA, Economic Commission for Africa (ECA), **Foreign Trade Statistics for Africa - Series A: Direction of Trade, No. 36,** E/ECA/STAT/Ser A/36, (Addis Ababa, United Nations, 1994) pp. 10-15.

(٥) حسبت جميع النسب السابقة من بيانات بنفس المرجع السابق .

(٦) حسبت النسب الخاصة بالتركيب السلعى من بيانات مصدرها:

UN, ECA, **Foreign Trade Statistics for Africa Series C, No. 13,** E/ECA/STAT/Ser. C/13 (Addis Ababa. 1994).

(٧) ولم تعقد أى اجتماعات بين البلدين خلال تلك السنة ، واستمر العمل ببروتوكول ١٩٩٢. دون تجديد : بنك السودان ، **التقرير السنوى الثالث والثلاثون** - ١٩٩٣، ٦٤.

(٨) قد كانت النسب فى عام ١٩٩٤ أقل منها عام ١٩٩٣، طبقاً لبيانات بنك السودان :

بنك السودان ، العرض الإقتصادى والمالى - أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤، (العدد ٤ ، المجلد ٤٠) ، ص ١٦ ، ١٧، ثم توقف التنفيذ بعد ذلك (حسب تقارير بنك السودان فى البنوك التالية).

(٩) مصدر البيانات :

World Bank, **Egypt in the Global Economy : Strategic Choices for Savings, Investments, and Long Growth** (Washington, D.C., The World Bank, 1998), p. 91.

(١٠)طبقاً للبيانات الواردة فى :

- African Development Bank (ADB), Selected Statistics on Regional Member Countrries- 1997 (Abidjan, ADB, 1997).

- UN, ECA, op. cit.

- Africa Review- 1997 (Essex, walden Publications, 1997).

(١١) نفس المصادر السابقة مباشرة .

(١٢) الهيئة العامة للطيران المدنى ، مذكرة بشأن تنمية التعاون بين مصر ودول حوض النيل (غير منشورة) وبيانات من وزارة النقل (غير منشورة).

(١٣) أنظر : The American Chamber of Commarce, op. cit . P. 35&63.

(١٤) تقارير ومذكرات غير منشورة ، من كل من : التمثيل التجارى بالقاهرة (إدارة الدول والمنظمات الأفريقية) ومركز تنمية الصادرات المصرية .

(١٥) أنظر مثلاً :

- Patrick Mwangi, "Kanya : Southern Discomfort", SAFARA, April-June 1996 (London : Goldcity Communications), p. 41.

- Tom Nevin, " South Africa's Business Army on the March" African Business, No. 222, June 1995,p.11.

(١٦)مستمدة من تقارير ومذكرات غير منشورة للتمثيل التجارى بالقاهرة وكذلك تصريحات لوزير التجارة والتموين عن خطة تنمية الصادرات فى المرحلة المقبلة،الأهرام ١٩٩٨/٨/٣٠(ص١٥).